

قرار رقم ٢٠٢٦/٥٣٣

قبول العرض الفانز (Khonaysser Power S.A.L) وتحديد فترة التجميد

الموضوع: نتيجة فض عروض مناقصة عمومية لشراء وتركيب مولدات كهربائية (عدد ٥ بقوة ٤٥٠٠ KVA) لزوم استبدال المولدات الحالية الموضوعية بالخدمة منذ العام ١٩٩٧ في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء في السراي الكبير

المرجع: الصيغة المعلن عنها على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام برقم (١٢٣٥٦) تاريخ ٢٠٢٦/١٠/٢.

بناءً على قرار تكليف لجنة المناقصة العمومية لشراء وتركيب مولدات كهربائية لزوم استبدال المولدات الحالية (صنع ١٩٩٧) في المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء برقم ٨٤/م.ت. تاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٢، وبناءً على الاعلان عن المناقصة عمومية رقم ٢٠٢٦/٤٠٥ تاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٣، وبعد أن تقرر بتاريخ ٢٠٢٦/٨/١١ تمديد مهلة تقديم العروض لمدة شهر واحد في ضوء الاعتراض الوارد على تحديد علامات تجارية معينة في دفتر الشروط من قبل الاستشاري وهي (Caterpillar, Cummins G- drive, Volvo Penta, Man)، وقد تقرر خلال ذلك استطلاع رأي كل من مجلس الانماء والاعمار وشركة خطيب وعلمي بالخصوص وتقرر بالنتيجة عدم الاكتفاء بتعيين علامات محددة في دفتر الشروط وإنما تحديد مواصفات مماثلة من الناحية الفنية والتشغيلية،

وبعد أن تم تعديل دفتر الشروط وفقاً لما تقدّم والاعلان عن موعد جديد لفض العروض، وبعد فضّ العروض الادارية والفنية للمناقصة بتاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٢، تبين وجود عرضين فقط مقدمين من الشركتين التاليتين:

١- تحالف شركتي .Edan Group / Staunch Machinery Co.

٢- شركة Khonaysser Power S.A.L.

وعلى الأثر باشرت اللجنة بفضّ العروض الإدارية، حيث قامت بتدقيق المستندات الادارية لكل عرض على حدة، وتبين لها استيفاءهما المتطلبات الادارية المطلوبة، فقررت قبول العرضين من الناحية الإدارية،

وبعد أن قامت الإدارة، وفي سبيل التحقق من مطابقة العرضين لدفتر الشروط من الناحية الفنية والميدانية، بإجراء الكشف الميداني على الشركتين، الكشف الاول بتاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٦ على شركة EDAN group – Staunch Machinery في مركز عملها في صيدا، والكشف الثاني بتاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٨ على شركة Khonaysser Power S.A.L في مركز عملها في زحلة،

وبعد جمع كل من نتيجة الكشف الميداني من جهة، والتدقيق بالعروض الفنية المقدّمة من جهة ثانية،

وبعد الاطلاع من جهة ثالثة، على التقييم الذي طلبته الإدارة للعرضين والمُعَدّ من قبل كل من مجلس الانماء والاعمار (الكتاب رقم ٢٢٧٤/ص تاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٥) وشركة خطيب وعلمي (الكتاب رقم ٢٢٧٥/ص تاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٥)،

تم إعداد تقرير تقييم إداري وفني للعروض المقدّمة، خلّص إلى إعتبار تحالف شركتي Edan Group / Staunch Machinery Co. لا يستوفي الشروط الفنية والميدانية المطلوبة في دفتر الشروط ويقتضي استبعاده من المناقصة وإعادة تسليمه ملفه، وفي المقابل فإن شركة Khonaysser Power S.A.L تستوفي تلك الشروط،

وعليه، تمّ تحديد يوم الأربعاء تاريخ ١٤/١٠/٢٠٢٦ الساعة ٩:٣٠ صباحاً جلسة لفضّ العرض المالي الوحيد المقدّم والعائد لشركة Khonaysser Power S.A.L كونها تستوفي الشروط الإدارية والفنية والميدانية،

وبتاريخ ١٤/١٠/٢٠٢٦ في تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، قامت اللجنة بفضّ الغلاف المالي، تبين لها أنّ السعر المقدّم ينسجم مع القيمة التقديرية للمناقصة، الأمر الذي أدّى إلى قبول العرض المالي،

وبما أنّ العارض الوحيد استوفي كافة الشروط المطلوبة، وبعد التأكد من توافر الشروط التالية مُجمعةً سنداً لأحكام الفقرة (٤) من المادة ٢٥/ من قانون الشراء العام، لا سيما لناحية:

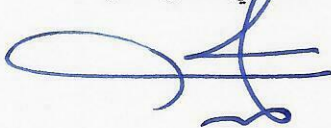
○ ان مبادئ وأحكام قانون الشراء العام مُطبقة وان العرض الوحيد ليس ناتجاً عن شروط حصرية تضمنها دفتر الشروط الخاص بالصفقة،

○ وان السعر منسجم مع القيمة التقديرية للمشروع المرصود اعتمادها لهذه الغاية في قانون موازنة الإدارة للعام الحالي، إضافة إلى أن الحاجة أساسية وملحة نظراً لكون المولدات المطلوب استبدالها موضوعة بالخدمة منذ العام ١٩٩٧ وهي مستهلكة، وتعاني من أعطال متكررة وكلفة تصليح مرتفعة مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية السراي الكبير وضرورة تأمين التيار الكهربائي في المبنى على مدار الساعة، والذي لا يضم فقط الموظفين العموميين الذين يعملون خلال الدوام الرسمي بل يشكل أيضاً إقامة متواصلة بحسب الخدمة للمئات من ضباط وعناصر من سرية حرس رئاسة الحكومة،

وبعد تأكد الجهة الشارية من العرض الفائز عملاً بأحكام الفقرة (١) من المادة ٢٤/ من قانون الشراء العام، قررت ارساء التلزم مؤقتاً على العارض Khonaysser Power S.A.L، عنوانه (زحلة، حوش الأمراء أراضي المدينة الصناعية - قضاء زحلة ملك هادي أنطوان خنيسر وشركاه العقار رقم ٤٧٨، بالسعر الإجمالي المقدّم منه، بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، والبالغ: /١,٧٠٠,٤٣٩.٧١ دولار أميركي فقط (مليون وسبعمائة ألف وأربعمائة وتسعة وثلاثون دولاراً أميركياً وواحد وسبعون سنتاً فقط لا غير).

وبذلك تبدأ فترة التجميد البالغة /١٠/ عشرة أيام عمل من تاريخ نشر هذا القرار على منصة هيئة الشراء العام في ١٤/١٠/٢٠٢٦.

القاضي محمود مكّيه



مدير عام رئاسة مجلس الوزراء